

التقرير الأدبي

أخواتي المؤتمرات إخواني المؤتمرين، أيها الحضور الكريم.

يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم جميعا اليوم في المؤتمر الوطني الرابع لحزب التجديد والإنصاف وأن أشكركم على حضوركم بيننا للمساهمة في إنجاحه، بهذه المناسبة أريد أن أقدم إليكم تقريرنا الأدبي، الذي يحتوي في جزئه الأول على تذكير مقتضب بمسار حزبنا منذ المؤتمر الثالث وفي جزئه الثاني على تقييم الوضعية الحالية لبلادنا في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع توضيح المواقف والاقتراحات التي سجلها الحزب في هذه المواضيع، وفي الأخير سنقدم لمحة عن الآفاق المستقبلية لحزبنا.

ها نحن من جديد في مرحلة حاسمة من حياة حزبنا تجتمع فيه أعلى هيئة تقريرية لحزبنا طبقا لمقتضيات القانون الأساسي من أجل تقييم عملنا خلال الأربع سنوات الماضية وتوجيه الحزب في المستقبل وإن كان هذا المؤتمر مؤتمر وطني عادي، فالكثير من بيننا مقتنعين بأن حزبنا وصل إلى نهاية مرحلة ومن الضروري أن ينطلق في مرحلة جديدة بمشيئة الله وقوته، ونحن مقتنعين أن إرادتنا الجماعية ستمكن الحزب من رفع تحديات كبيرة والقيام بإنجازات مهمة في خدمة الشعب المغربي تحت ظل الحكم الرشيد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أخواتي المؤتمرات إخواني المؤتمرين،

منذ تأسيس الحزب في 12 ماي 2002، حيث اجتمع مجموعة من المناضلين لتأسيس حزب التجديد والإنصاف من منطلق وعيهم بضرورة تجديد وإغناء الحياة الحزبية ببلادنا، ومصالحة المواطنين مع السياسة، هم أعضاء من المجتمع المدني من مشارب مختلفة ومناضلون سياسيون محبطون من جمود وانعدام الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب التقليدية اجتمعوا بالرباط لتنظيم المؤتمر التأسيسي لحزب التجديد والإنصاف الذي شكل بشهادة الملاحظين تعبيراً حقيقياً عن الشفافية والديمقراطية الحزبية، منذ ذلك التاريخ انخرط الحزب في مسار تصاعدي من خلال هيكلته الترابية وحضوره في الساحة السياسية، حيث سهر الحزب على توسيع هياكله المحلية عبر أنحاء المملكة ونظم عدة مؤتمرات إقليمية وجهوية طبعها حضور مناضلين ومتعاطفين من مختلف شرائح المجتمع، وحضور مميز للمرأة والشباب. كما نظم الحزب عدة دورات تكوينية لفائدة مناضليه ومناضلاته، لتمكينهم من تعزيز قدراتهم في العمل السياسي، كما أعطى الحزب منذ تأسيسه أهمية خاصة للقضايا الاجتماعية والثقافية التي تشغل المجتمع المغربي، لذا عمل من خلال منظماته الموازية وبشكل عام عبر المجتمع المدني على المساهمة في التأهيل الاقتصادي والسوسيو ثقافي الوطني بما يستجيب لانتظارات المواطنين المغاربة، وتميز تفاعله المستمر مع القوى الحية في المجتمع المدني المغربي. لذلك فحزب التجديد والإنصاف يتشرف أن يتواجد بين صفوفه اليوم مناضلون منخرطون في الحياة الاجتماعية الوطنية بفاعلية وحس وطني مسؤول.

ومن بين قيم حزبنا، والتي تبنّاها في ممارسته للسياسة منذ تأسيسه، الدفاع عن ثقافة الحوار، والتعاون والتعبئة لمصلحة الوطن. وهكذا وفي كل مرة تتعدى فيها قضية مصلحة حزبنا وحده، نفضل التعاون مع كل الأحزاب الوطنية من أجل المصلحة العامة دون ميز أو إقصاء. وفي هذا الإطار لم يدخر حزب التجديد والإنصاف جهداً في النضال من أجل الوحدة الترابية لبلادنا التي تعتبر في صدارة أولوياته.

كما أقام الحزب علاقات صداقة وتعاون مع عدد من الأحزاب الأجنبية، هذه العلاقات التي قادته إلى تبادل الزيارات مع قيادات أحزاب أجنبية من أجل توطيد علاقات التعاون الثنائي، والدفاع عن مواقف المغرب فيما يتعلق بقضية الصحراء المغربية. وبشكل عام، عبر حزب التجديد والإنصاف منذ تأسيسه بكل جرأة ومسؤولية عن مواقفه من القضايا والإشكالات السياسية التي عرفها المغرب وشكل قوة اقتراحية متميزة الشيء الذي مكنه من توسيع قاعدته ومن تسجيل تقدم ملحوظ في صفوف الأحزاب الوطنية. كما عبر عن مساندته الدائمة لكل المواطنين والمواطنات في كل ربوع البلاد الذين يواجهون صعوبات شتى في التمتع بحقوقهم وحررياتهم والذين يناضلون بمختلف الوسائل السلمية من أجل حياة كريمة.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

في كل ديمقراطية حقيقية يحكم مقياس الانتخابات على الوزن السياسي والاجتماعي لكل حزب سياسي، وشعبيته لدى الناخبين ومشروعية برنامجه ومواقفه، وخاصة تقدمه في الحقل السياسي الوطني. لذا حرص حزب التجديد والإنصاف على المشاركة في كل الاستحقاقات الوطنية، بهدف المساهمة بشكل بناء في منافسة سليمة بين الأحزاب الوطنية، وكذلك الحصول بكل نزاهة، عبر ثقة الناخبين على مسؤوليات سياسية في مؤسسات منتخبة بطريقة ديمقراطية.

حصل الحزب منذ تأسيسه وعلى حدود 2011 على نتائج مشجعة إذ مر من المرتبة الأخيرة إلى المرتبة العاشرة بين الأحزاب الوطنية المشاركة بالانتخابات غير أنه كان دائما يناضل من أجل انتخابات نزيهة ومنافسة شريفة بين الأحزاب الشيء الذي يقتضي توافق مع انتخابات سليمة ومحاربة الفساد الانتخابي بكل صرامة، ووضع قواعد إنتخابية تضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين الأحزاب المتبارية في الدعم العمومي للإنتخابات وفي الولوج للإعلام السعي البصري الوطني.

وللأسف شكلت إنتخابات 2015 و2016 مثال حي وحقيقي لعمق الفساد الإنتخابي والذي كان الحزب يناضل ضده، إذ أدى التهاوت على المناصب المنتخبة جهويا وطنيا ومحليا إلى فرز نخب ضعيفة غير قادرة على رفع التحديات المطروحة ببلادنا وعلى لعب دور الوساطة السياسية بين المواطنين والمؤسسات. فكيف يمكن لنخب سياسية وصلت لمراكز السلطة عن طريق الفساد الإنتخابي أن تنتج سياسات عمومية قادرة على استئصال الفساد من المؤسسات العمومية بشكل خاص والمجتمع المدني بشكل عام؟

وفي هذا الإطار لازال المغرب بعيدا عن المبتغى ولذلك وفي إطار تقييمه للانتخابات ندد حزب التجديد والإنصاف بالاستعمال الغير القانوني للمال، والحياد السلبي للسلطات، والتزوير والأشكال الأخرى من الفساد الإنتخابي خلال كل الانتخابات الماضية. وبالنسبة لحزبنا فإن حجم فساد الانتخابات بكل أشكاله لا يرفع المصادقية على المؤسسات المنتخبة فحسب بلوج أناس غير أكفاء، بل يساهم في غياب الثقة بين المواطن والعمل السياسي وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى العزوف وعدم المشاركة في الاستحقاقات الوطنية، ولهذا مازال حزبنا يطالب بإصلاح انتخابي حقيقي قادر على إعطاء ضمانات لانتخابات حرة ونزيهة وحماية المؤسسات المنتخبة من مفسدي الديمقراطية.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

إن انتخابات 2015 و2016 كما توقع الحزب ساهمت في إبعاد المواطنين من تدبير شؤونهم، ولذا انطلقت عبر تراب المملكة احتجاجات سلمية تعبر عن مطالب الساكنة التي ترفض التعامل مع المنتخبين وتطالب بالتدخل المباشر لجلالة الملك. وعلى ضوء تدهور الحقل السياسي يتساءل المغاربة ما هي الفائدة من الأحزاب السياسية؟ الشيء الذي يعرقل اليوم بناء الديمقراطية في بلادنا ويجرد الأحزاب السياسية من مصداقيتها واستقلاليتها. ويجب الآن استدراك الوضع بالشروع في إجراءات سياسية عميقة ترد الاعتبار للعمل الحزبي والسياسي في بلادنا.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

إن السنوات الأربعة الأخيرة، كانت غنية بأحداث مكنتنا من استخلاص دروس مهمة قد تنير مستقبلنا، لهذا فإننا ملزمون بأن نقيم موضوعيا وضعية بلادنا، ومعرفة التحديات الجديدة التي علينا مواجهتها سواء على المستوى السياسي أو السوسيو اقتصادي أو الثقافي.

فعلى المستوى السياسي يظل مستقبل بلادنا مرتبطا بمسألة وحدتنا الوطنية، فالنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية وقضية استكمال تحرير كل الأراضي المغربية، يقتضي منا أن نظل معبئين، موحدين، ومهيئين لتقديم كل التضحيات من أجل مصلحة الوطن، كما أنه من المهم أن يستمر المغرب في التوجه في اتجاه حل سياسي نهائي يرمي إلى إقامة حكم جهوي ذاتي موسع بأقاليمنا الجنوبية في إطار السيادة الوطنية الترابية. ففي حزب التجديد والإنصاف حرصنا دائما على حث الدولة على تفعيل هذا الحل دون تباطؤ، ودون ربطه بمسلسل التفاوض مع أعداء الوحدة الترابية. لأنه لدينا قناعة قوية بأن منطقة جنوبية ذات حكم ذاتي يكون سكانها أحرارا في الاختيار الديمقراطي لحكام يسبرون أمورهم، ويطورون مستوى العيش لديهم، ستكون أفضل جواب لأعداء وحدتنا الترابية، وستكون كذلك تحقبا للطموح العميق لمواطنينا في الأقاليم الجنوبية ومعظم أهاليهم المتواجدين خارج البلاد.

إضافة إلى ذلك فلدى حزبنا اعتقاد راسخ بأن الجهوية الموسعة تشكل مفتاح الديمقراطية الحقيقية والتنمية المنصفة لكل جهات المغرب وأهم الإصلاحات التي يجب تفعيلها في المستقبل القريب، ومن هذه الزاوية نطالب الحكومة بإشراك جميع القوى الحية في إنجاح هذا الورش المصيري بالنسبة لمستقبل بلادنا، وفي هذا الإطار ننادي بإستفتاء وطني لتجديد الخريطة الجهوية، بهذا الإصلاح السياسي سيبرز مغرب جديد، مغرب الجهات، قويا بوحدته وديمقراطيته وتكامله في المستوى لمواجهة كل التحديات لتحقيق تنميته وحدته الترابية، واندماجه السياسي والسوسيو اقتصادي في الفضاء الشمال إفريقي.

كما أن اجتماع نسق الحكامة الجيدة مع نسق الجهوية الموسعة الذي يريجه حزبنا، سيقدم أفضل الشروط لحل مشاكل المواطنين في إطار سياسات عمومية جهوية، وسيمكن النخب الجهوية من أن تأخذ على عاتقها كل التدابير السياسية للتنمية بجهتها وتحاسب بشفافية من طرف سكان جهاتها والرأي العام الوطني والدولة. ومهما كانت صعوبات تطبيقه سيمكن هذا النظام الجديد في التسيير الترابي من إرجاع المصادقية لتدبير الشأن العام في نظر المواطنين، وسيخلق منافسة إيجابية بين الجهات على غرار ما نشاهده لدى بعض الدول كإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا. فحزب التجديد والإنصاف، يلتزم بمواقفه حول الجهوية بشجاعة وعزم، ويلتزم كذلك بالمساهمة في تكوين نخب جهوية قادرة على رفع التحديات المطروحة.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

بالنسبة لحزبنا، الجهوية الموسعة، مواز لدولة قوية بقواعد القانون التي تحكمها وبمؤسساتها الديمقراطية، دولة فاعلة، متواضعة، مدبرة، دولة ترشد نفقاتها، دولة منظمة، دولة لا تخلط بين المصلحة العامة والمصالح الفردية، دولة قادرة أن تتحمل وظائفها السيادية بجدارة، في العدل والأمن الوطني والدفع بالاقتصاد، دولة تنظم التضامن الوطني بشكل منصف بين كل المواطنين كيفما كانوا وأينما كانوا، دولة تمكن المغرب من تبوء مكانته الحقيقية في مصاف الأمم المتطورة. حزبنا يدافع عن هذا المطمح المغربي الذي يجب إرفاقه ببرنامج إصلاحات سياسية لتمكين المؤسسات الدستورية من لعب دورها بشكل كامل. ولهذا فإن حزب التجديد والإنصاف يدعم دون قيد أو شرط التنزيل الصحيح للدستور الحالي، وكل الإصلاحات المترتبة عن ذلك ستمكنا من قفزة نوعية غير مسبوقة لاستكمال إصلاحات سياسية ضرورية لبناء مؤسسات دولة القانون ولترسيخ الديمقراطية ولفصل متوازن وفعال للسلط داخل الدولة ثم بين الجهات والدولة. وهذه الإصلاحات رهينة بتجدر الديمقراطية في سلوكات وممارسات المواطنين والأحزاب السياسية التي تلعب دورا أساسيا في نجاح الانتقال الديمقراطي.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

إن الوضعية السياسية المزرية في بلادنا تنتج أوضاع إجتماعية واقتصادية متدهورة ولذا يتوجب على حزبنا اقتراح حلول واقعية للرأي العام للخروج سريعا من هذه الأزمة السوسيو اقتصادية. فبمعدل نمو سنوي متوسط يقارب % 4، الاقتصاد الوطني بعيد عن لعب دوره في خلق الثروات وتدبير مناصب الشغل من أجل تطوير مستوى عيش المغاربة بشكل ملحوظ والقضاء على ظاهرة البطالة. حيث أن المغرب بالرغم من المؤهلات التي يتوفر عليها يصنف اليوم من طرف منظمة الأمم المتحدة في الثلث الأخير بين الدول ليس فقط حسب الناتج الوطني الخام لكل فرد ولكن أيضا بالنسبة لأغلبية مؤشرات التنمية البشرية. إن التقارير التحليلية لاقتصادنا، سواء تقارير المؤسسات الدولية أو تقارير الخبراء الوطنيين تتوالى وتتشابه: اقتصادنا تنقصه التنافسية ولا يتطور بسرعة كافية ليستفيد من العولمة، إن بقينا على هذا الصراط ستنهار أغلبية الصناعة المغربية ويتفاقم العجز التجاري مما سيجعل الاقتصاد المغربي أكثر هشاشة.

من جهة أخرى فإن الثقل الضريبي والتعقيدات الإدارية، فساد القضاء، الرشوة، عدم ملائمة التكوين لسوق الشغل، غلاء الطاقة، ضعف البنيات التحتية، عدم فعالية الوسائل اللوجستكية، هذه كلها عوامل تحبط المستثمرين الوطنيين والأجانب. لذا وبدون نمو جوهري أساسي للاستثمارات الإنتاجية سواء العمومية أو الخاصة ليس هناك أمل لإقلاع الاقتصاد الوطني. ورغم الحيوية التي تعرفها بعض القطاعات الاقتصادية، ورغم انجاز بعض المشاريع الكبرى أساسا في مجال البنيات التحتية ورغم الحيوية التي تعرفها بعض القطاعات الاقتصادية فإن معظم الإصلاحات التي يمكنها فعليا جلب المستثمرين الوطنيين والأجانب تبقى غير كافية، لانعدام الإرادة السياسية لمواجهة ضغط لوبيات محتكري الامتيازات التجارية، واقتصاد الريع والمضاربات. فحزب التجديد والإنصاف يؤيد سياسة اقتصادية جديدة، ذات هدف مزدوج، وهو تقوية المناعة والمنافسة لدى كل الفاعلين الاقتصاديين وتطوير جلب بلادنا للمستثمرين الوطنيين والأجانب، هذه السياسة سترتكز على استثمارات عمومية موجهة ومنتجة مع التنفيذ الفوري للإصلاحات التي تم تأخيرها إلى اليوم.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

إن الإنصاف الاقتصادي يقتضي سلك سياسة أفضل لدعم المقاولات الصغرى المغربية، التي تمثل الأغلبية العظمى للنسيج الاقتصادي الوطني، والتي تشتغل غالبا في القطاع الغير منظم. هذا النوع من المقاولات يعرف اليوم صعوبات قصوى، في الوقت الذي يخلق انفتاح اقتصادنا أمامها تحديات كبرى. مرة أخرى أبانت السياسة الحكومية عن كونها دون مستوى انتظارات المواطنين، مع العلم أن هذه المقاولات تشكل في الواقع العصب الاجتماعي الذي يقي المغرب من الزويعه، فحزبنا يقترح تبني استراتيجية استعجالية لتأهيلها وتقويتها ودمجها في القطاع المنظم لكي تستفيد من كل حقوقها، هذه الإستراتيجية سيكون من أهدافها الرئيسية: تسهيل تمكين المقاولات من آليات التمويل والتكوين والتسويق الداخلي والخارجي، كما أن هذه الإستراتيجية ستحقق الإنصاف الضريبي وستتيح نموها في كل جهات البلاد. غير أنه لإنجاح سياسة دعم المقاولات الصغرى يجب تمكين كل جهة من جل آليات التدخل وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين بصفة عامة والمقاولات الصغرى بصفة خاصة حيث أن تدبير المقاولات الصغرى عن طريق الإدارة المركزية أبانت عن فشلها الذريع خلال 60 سنة الماضية.

الحصيلة هي أن اقتصادنا الوطني لا يمكنه أن ينتعش إلا بفضل مقاولات مغربية ذات قدرة تنافسية عالية، وقادرة على إنتاج القيمة، وعلى الاستجابة لانتظارات السوق الوطنية والدولية، وذلك مهما كان حجمها وموقعها الجغرافي في البلد. وسنكون مثل هذه المقاولات قادرة على تنشيط سوق الشغل مما يُمكن من التخفيض من نسبة البطالة بكيفية مهمة ومن مكافأة العمل بأجر أفضل في بلادنا. وبالنسبة لحزبنا تشكل السياسة التي سنعزز المقاولات المغربية أفضل أداة من أجل الرفع من القدرة الشرائية لكافة الفئات الاجتماعية بكيفية سريعة ومستدامة. ولهذا، إذا كان النمو الاقتصادي في المغرب ضعيفا، فإن توزيع ثمار هذا النمو في المجتمع لازل يُثير قلقا كبيرا لكونه ينتج الإقصاء والظلم الاجتماعي حيث أن أقلية قليلة تغني على حساب الأغلبية التي تعيش في الحرمان والهشاشة أما الطبقة الوسطى فإنها تعاني ومهددة بالاندثار.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا معرضة للخطر بشكل مستدام. وبهذا الصدد علينا أن نذكر بأن مختلف مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالمغرب، حسب التصنيف الدولي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية تصنفه في خانة الثالث الأخير من بين بلدان العالم الأكثر فقرا ومن أكثرها لا مساواة اتجاه النساء، وأن خدمات الصحة والتعليم بالنسبة للسكان من أكثرها عجزا. وتبين الإحصائيات الدولية أيضا أن بلادنا أخرى كانت، منذ 50 سنة خلت، في نفس مستوى المغرب، قد تجاوزتنا اليوم بشكل كبير وخاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن حكمانا يستمران في تجاهل مدى هول الأزمة الاجتماعية ويتكئون في القيام بالإصلاحات الكفيلة بتحقيق تأهيل اجتماعي سريع ومُنصف.

واليوم، لم يعد سرا بأن القدرة الشرائية لأغلبية المواطنين تنفتت وتنهار، وأن ميكانيزمات تنشيط سوق الشغل شبه معطلة، وأن النظام التربوي الوطني والتعليم والتكوين المهني لا يَأهل بما فيه الكفاية قدرات شباب أمتنا، وأن السياسة الوطنية للصحة ذات أداءات ضعيفة، وأن مدننا وقرانا تُعاني من أشكال عجز معمارية غير مقبولة، وأن تصاعد عدم الأمن العام والمدني على امتداد التراب الوطني قد بلغ مستوى يفوق إثارة القلق، وأن العالم القروي ما زال منسيا في السياسات التنموية، وأن النهوض بوضعية المرأة وبدورها في المجتمع لا يمكن حصره في شعارات، وأن التغطية الاجتماعية ما زالت تشكل وهما وحُلما بالنسبة للأغلبية العظمى من المغاربة وأن قضاءنا لا يلعب دوره نتيجة اختلالاته المتعددة. وتبقى مقتضيات الدستور في مجال توسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حبرا على ورق.

وإننا في حزب التجديد والإنصاف نرى أن الجهوية المتقدمة الحقيقية هي المدخل لإصلاح السياسات الاجتماعية ومن هذه الزاوية نستمكن المؤسسات الجهوية الجديدة من التشخيص الصحيح للإشكالات المطروحة في كل جهة وتبني السياسات الملائمة القادرة على تنمية كل جهة على حدة، وبذلك سيصبح المغرب قويا بجهاته وسيتمكن من التغلب على المعضلات الكبرى التي تعرفها بلادنا بتعبئة الطاقات والنخب الجهوية ويبقى من أدوار الحكومة دعم الجهات في سياستها الاجتماعية ومن أهم هذه السياسات:

1. دعم القدرة الشرائية للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع وذلك على الخصوص بنهج سياسة للتحكم في ارتفاع أسعار المواد والخدمات الأساسية ؛
2. تبني سياسة الدعم والتكافل الاجتماعي للفئات المحرومة تستهدف بالخصوص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الطفولة، المسنين والنساء ؛
3. توسيع برامج التكوين التأهيلي وتحسين سياسة تشجيع التشغيل، والرفع من الأجور بهدف خفض نسبة البطالة على الصعيد الوطني بنسبة أقل من 6% ؛
4. تسريع إصلاح النظام التربوي والتعليم العالي في إطار ميثاق جديد بين الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني ومقدمي الخدمات التربوية ؛
5. عقلنة النظام الصحي وتحسين الخدمات الصحية مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات والفوارق الجهوية. ونظرا لتواضع الوسائل العلاجية المتوفرة، وضعف القدرة الشرائية للأغلبية العظمى من المواطنين، يتعين تطبيق سياسة كبرى للوقاية الصحية تقاوم فعلا التقدم المهول للأمراض المزمنة الجديدة التي تُسمى "أمراض البلدان الغنية" (الإدمان على المخدرات، الأمراض الصدرية، السكري، أمراض القلب والشرايين، الأمراض العقلية، السرطان، السيدا والأمراض الأخرى المنتقلة جنسيا الخ...). وأيضا في إطار سياسة الوقاية الصحية ينبغي نهج سياسة وطنية جديدة للرياضة يكون هدفها الرئيسي هو تعميم ممارسة الرياضة لدى المواطنين ؛
6. نهج سياسة تعميم وإسكان تضمن الحق في السكن اللائق وتحسين جودة الخدمات العمومية والتمتع ببيئة سليمة بالنسبة لجميع المواطنين. ويجب أن يكون لهذه السياسة هدف مزدوج يتمثل في إيقاف المضاربة العقارية والتخفيض بشكل مهم من كلفة اقتناء المتر المربع للسكن الاجتماعي وللأراضي المخصصة للنشاط الاقتصادي ؛
7. تطبيق إستراتيجية جديدة للأمن العام من شأنها أن تؤمن بشكل سريع حياة المواطنين وممتلكاتهم ؛
8. تسريع مسلسل تنمية العالم القروي بنهج إستراتيجية وطنية متعددة الأبعاد ترمي إلى الرفع من مستوى مؤشرات التنمية البشرية لجميع الجماعات القروية لتصل إلى مستوى المعدل الوطني ؛

9. تعزيز وتطوير الاقتصاد الاجتماعي خاصة الشبكة الوطنية للتعاونيات وذلك للتصدي بفعالية للبطالة والفقير؛
10. تطبيق خطة وطنية جديدة من أجل تنمية وضعية المرأة والأسرة يُمكنها تعزيز المكاسب القانونية التي جاء بها دستور المملكة؛
11. التسريع بإصلاح النظام الوطني للتغطية الاجتماعية وخاصة أنظمة التقاعد والتغطية الصحية بهدف تعميم الاستفادة منها وتحسين أدائها؛
12. الإسراع بإصلاح القضاء وتوفير الوسائل الضرورية لنجاح هذا الإصلاح.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

وإننا في حزب التجديد والإنصاف نرى أن تطبيق كل هذه السياسات يجب أن يكون من اختصاص الجهات، فتنشيط الجهد الحقيقية هو مفتاح نجاح باقي الإصلاحات، ولتجنب تكرار أخطاء الماضي والتي تسببت غالباً في تدمير الموارد أدت إلى نتائج باهتة على العديد من الأصعدة فقد أصبح من الضروري أن تستجيب السياسات العامة الاجتماعية لمعايير تقييمية واضحة ومنسجمة، وفي هذا الاتجاه فإنه من الأهمية بمكان على المندوبية السامية للتخطيط أن تعمل على تطوير قاعدة للمعطيات لمختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لكل جهة على حدة قصد تمكينها من مقارنة السياسات الاجتماعية والنتائج المحصل على مستوى كل جهة.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

يجدر بنا أن نحمد الله سبحانه وتعالى على البيئة الطبيعية الفريدة والرائعة التي يتميز بها بلدنا، ويجب علينا تلقين أبنائنا حب هذه البيئة واحترامها والاعتزاز بالانتماء إليها، لكن علينا كذلك أن نكون واعين بكل المشاكل التي تهدد بيئتنا. وفي هذا الإطار لا يمكننا اليوم إلا أن نقاوم الخراب الذي تخلفه ظواهر التصحر والانجراف وأن نحارب جميع أشكال التلوث والإستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

لقد سبق لحزب التجديد والإنصاف أن أكد على أن هذه المشاكل ليست حتمية ومقدرة وأن الأمر يتعلق بالأحرى بانعدام إرادة سياسية تتكفل حقا بحل هذه المشاكل في إطار سياسة تدبير بيئي عقلاني. وبالنسبة لحزبنا، فإن هذه السياسة يجب أن تتبلور في برامج للتأسيس ترمي إلى توعية كل مغربي بغنى التراث الطبيعي الوطني وبمسؤولية كل واحد منا في المحافظة عليه. وفضلا عن ذلك، فإن استغلال الموارد الطبيعية وخاصة منها الموارد المتجددة يجب أن يتم من منطلق التنمية المستدامة التي تحترم البيئة. وفي هذا الصدد فإن حزب التجديد والإنصاف يؤكد ارتباطه بتعميق ودمقرطة الإنتاج واستهلاك الطاقات المتجددة التي تشكل أقل خطر على البيئة والسكان كما أننا كنا وما زلنا نعارض كل مشروع لإنتاج الطاقة النووية للحد من تدهور البيئة بفعل التصنيع والتلوث بكافة تجلياته فإننا ننادي بخلق قوانين أكثر صرامة من أجل تطبيق مبدأ "على الملوث أن يؤدي ثمن التلوث".

والخلاصة هي إذا كنا مغاربة نتحمل مسؤولية نقل الحفاظ على الطبيعة إلى الأجيال القادمة كما نقله إلينا أجدادنا، فإن هذا الموروث يمثل رافعة هائلة للتنمية المستدامة، حيث يمكننا أن نستفيد منه على الخصوص في إطار تنمية السياحة البيئية وتحسين صحة وجودة حياة المواطنين.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

إن حزبنا لا يمكنه أن يقبل نموذجا للتنمية يخرب هويتنا وثقافتنا ولا يترك لنا سوى بريق مجتمع استهلاكي بدون روح. وعلى عكس ذلك، فلقد أكدنا دوماً على أن الهوية والثقافة هما المنبعان اللذان ينهل منهما كل مغربي حيويته وقوته لمواجهة التحديات في المستقبل لأنه بالنسبة لحزبنا تقوية الثقافة الوطنية ستعمل على تحصين بلادنا من مخاطر فقدان الهوية الثقافية التي قد تجرها العولمة دون أن نرفض أن نظل منفتحين على العالم.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

هل يمكننا الحديث عن المغرب دون الحديث عن ثقافته التي هي أساسا شعبية ومتعددة وتستمد قوتها من الذاكرة الجماعية لأمة ذات آلاف السنين، هذه الثقافة الغنية بتعبيراتها، فنونها، تقاليدها قيمها وحكمتها، أهينت رغم ذلك منذ قدوم الدولة الحديثة التي فرضتها علينا الحمايتين الفرنسية والإسبانية، ففي الواقع عامل الإستعمار ثقافتنا كثقافة في درجة أدنى. بعد ذلك جعلها فلكلورا للتسلية والاستعمال المغرض. كما استطاع إقناع نخب الحركة الوطنية أن الحصول على السلطة يمر عبر نهج نفس الممارسات اتجاه الثقافة الشعبية الوطنية. حيث أنه عند الاستقلال، سرعان ما حصرت الدولة المغربية الحديثة الثقافة الأصلية في وضعها كثقافة دنيا مرجحة عليها ثقافة رسمية بديلة مستوردة مرة من الشرق وتارة من الغرب. إن انفجار الحقل الإعلامي وتعددية التبادلات بين الأمم مع كمية الإنتاجات الثقافية المستوردة ساهمت في إضعاف الثقافة الوطنية التي تجد صعوبة في التطور، ولهذا يقترح حزبنا سياسة ثقافية تركز على ترقية الثقافة الوطنية مع مواصلة الانفتاح على الثقافات الأخرى بالعالم. على هذه السياسة أن تكون قبل كل شيء من اختصاصات الجهة وأن تدعم بشكل جدي الإنتاج الثقافي والفني الوطني وتسهل نشره. كما عليها الانكباب على الحفاظ على

الموروث الحي والتاريخي للأمة. وعليها خصوصا ديمقراطية الثقافة ليس عبر وسائل الإعلام فقط ولكن عبر التراب الوطني والمؤسسات العمومية كما يجب أن تمنح العناية الفنانين والمبدعين المغاربة.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

علينا اليوم، أن نكون واعين بضرورة حماية هويتنا الوطنية، فهويتنا انصهرت عبر الملاحم التاريخية للشعب المغربي في نضاله من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة وترسيخ قيم الإسلام، دين الأغلبية العظمى لمواطنينا ودين قيم السلام والتسامح والانفتاح والاعتدال. ورغم انحدارنا من مجتمع قبلي ومتعدد على الصعيد الإثني واللغوي والثقافي فقد كنا دائما نتوحد للدفاع عن وطننا وقيمنا المشتركة. وعبر العصور ترسخت وحدثنا في ظل الطابع التعددي للهوية المغربية الغنية باختلافاتها وروافدها وفي صميم هذه الهوية تبرز الأمازيغية كتراث في ملك كل المغاربة. وفي هذا الصدد إن حزب التجديد والإنصاف يطالب بتفعيل سريع للطابع الرسمي للغة الأمازيغية كما أقره الدستور، كما يطالب بإقرار يوم 13 يناير كعيد وطني ويوم عطلة يحتفل به بمناسبة بداية السنة الأمازيغية.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

إن الاقتراحات التي يتقدم بها حزب التجديد والإنصاف لتصحيح الوضعية السوسيو اقتصادية والثقافية التي تعرفها بلادنا، لن تحقق نتائج جيدة إلا إذا نهج المغرب مبادئ الحكامة الجيدة سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص أو على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. هذه الحكامة التي عليها أولا أن تحرص على المحاربة الفعلية لظاهرة الرشوة التي تمس معظم المواطنين وأغلبية القطاعات الاقتصادية والمصالح العمومية مما يكرس المحسوبية والظلم ويعطي صورة سيئة عن المغرب. كما عليها أن تدخل آليات أفضل للتدبير العمومي كوضع أنساق لاتخاذ القرار تدمج التخطيط والتقييم وإشراك المواطنين وقد أصبح اليوم من الضروري النقاش من أجل التوافق على نموذج تنموي جديد تطبعه مبادئ الحكامة الجيدة خلافا للنموذج الحالي الذي أبان عن محدوديته.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

خلال هذه الألفية أصبح العالم قرية صغيرة وهذا بفضل المبادلات التجارية والتكنولوجيا ووسائل الاتصال. فصار ممكنا متابعة الحياة في مجموع الكرة الأرضية بشكل مباشر والتصرف تبعاً لما يجري. لهذا على المغرب أن يظل منفتحاً، متطلعا وفي بعض الأحيان يقظا في ملاحظته للعالم وللتجارب الإنسانية التي تجري فيه والتي يمكنها خدمته. من ناحية أخرى منذ سقوط جدار برلين، بدأ العالم يتغير بسرعة وفي معظم الأحيان بشكل غير متوقع، كما بدأت تبرز قوى عالمية جديدة مثل الصين والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية بينما أخرى في انحدار، وعموماً فإن الترابط بين الأمم يتطور سريعا عبر حجم التبادلات، وتقاسم المعلومات وتبني ضوابط وقواعد مشتركة.

بالنسبة للمغرب، مثل كل الأمم، الهدف هو الانخراط في هذا النظام العالمي الجديد لتحقيق أكثر ما يمكن من الفوائد وتعزيز مكانته على المستوى الدولي. كما يجب على المغرب أن يستمر في المساهمة في استتباب الأمن والاستقرار في عالم أصبح أكثر هشاشة وأكثر خطورة، لهذا يعتبر حزب التجديد والإنصاف أنه على المغرب أن يطور أداء دبلوماسيته وسياسته في التعاون الدولي.

في هذا الاتجاه، يعد من الضرورة تقوية قنوات الدبلوماسية التقليدية وتعزيزها بالدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الشعبية بالتعاون مع الأحزاب الوطنية والمجتمع المدني. لقد أصبح من الضرورة بمكان أن يشرك المغرب في دبلوماسية الجالية المغربية المقيمة بدول المهجر، وفي هذا الاتجاه ومنذ تأسيسه لم يدخر حزبا جهدا في الدفاع عن حقوق مغاربة المهجر وعن حقهم في ممارسة العمل السياسي وعدم إقصائهم في الانتخابات التشريعية علما بأن التمثيل البرلماني للجاليات المغربية بديار المهجر من شأنه أن يقوي روابط المغاربة بالخارج بوطنهم الأم، كما أن حزبا ما فتى يشجع جالياتنا للمساهمة في الحياة السياسية ببلدان إقامتها والعمل على التأثير ايجابيا من أجل التقارب وتمتين العلاقات بالوطن الأم وبلدان الاستقبال.

بالنسبة لحزبنا، يرى أنه على الدبلوماسية المغربية أن تعمق علاقاتها اتجاه إفريقيا بوضع أهداف ملموسة لتنمية التعاون والتبادل الدبلوماسي. هذا المشروع الذي يشكل أهمية جيواستراتيجية جوهرية بالنسبة للمغرب، يتطلب بذل جهود أكبر من طرف الحكومة والدبلوماسية المغربية. من هذا المنظور، يجب على المغرب أن يفعل إرادة تكوين قطب اقتصادي شمال إفريقي مندمج، لا يقتصر على دول المغرب الكبير، بل يشمل دول الساحل وإفريقيا السوداء التي أقامت علاقات مع المغرب عبر الصحراء منذ قرون. فدمج هذا الفضاء الذي يشكل سوقا لأكثر من 150 مليون مستهلك، والذي يمتاز بثروات كبيرة من الموارد الطبيعية، ومؤهلات اقتصادية وسوسيو ثقافية متكاملة، يمثل بالنسبة لسكانه الأمل والمستقبل، كما يشكل تحديا وفرصة لا تضاهاي يتوجب على المغرب وشركائه العمل بكل الوسائل الممكنة لتحقيقها. ونحن في حزب التجديد والإنصاف نرى أن هذا المشروع الطموح والجدار يجب أن يمر أولا عبر إرساء دولة الحق والقانون في كل بلدان هذا المحيط الجغرافي، ولهذا فإن حزبا كان وما يزال يحث الحكومة المغربية على دعم كل المبادرات الجادة الساعية لترسيخ الديمقراطية بهذه البلدان.

كما أن حزبنا يولي اهتماما بالغا لتمتين العلاقات مع البلدان الإسلامية، وفي هذا المجال فإن حزب التجديد والإنصاف يدعوا إلى تعميق الشراكة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، ولهذا ندعو الحكومة للتفاوض الجاد والمسؤول من أجل بلورة شراكة متقدمة مع هذه الدول تسمح بتفعيل سريع لكل مجالات التعاون الاقتصادي.

كما يجب على المغرب أن يوسع حقل التعاون والتبادل مع شركائه التقليديين مع الانفتاح على شركاء جدد. من هذا المنطلق يجب إيلاء الأولوية للاتحاد الأوربي الذي يعد الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، كما أن هناك العديد من الفرص والرهانات التي يتوجب علينا السعي لتحقيقها داخل إطار الوضع المتقدم للمغرب كشريك استراتيجي للاتحاد الأوربي خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة وتنقل التكنولوجيا ودعم الإصلاحات التي يقوم بها المغرب.

أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

لا يمكننا ختم استعراضنا للسياسة الدولية دون أن نؤكد باسم مناضلي ومناضلات حزب التجديد والإنصاف، تضامنا مع كل الشعوب والأمم التي تعاني من الحروب، من العنف ومن الكوارث الطبيعية والكوارث التي يحدثها الإنسان. وإننا ندعو اليوم كل القوى الحية بهذا العالم وخاصة حكومات الدول الغنية أن تقوم بكل ما في وسعها لاستئصال الفقر المدقع الذي يمس أكثر من مليار شخص، كما نغتتم هذه الفرصة لنؤكد دعمنا الدائم لكل الشعوب المضطهدة من أجل الحصول على حقها في العيش الكريم والسلم والأمان والحرية.

وأخيرا، أخواتي المؤتمرات، إخواني المؤتمرات،

إذا كان المغرب في منتصف القرن الماضي يطالب بالإستقلال وضحي أجدادنا بالغالي والنفيس من أجل تحقيق هذه الغاية فإن المغرب محتاج اليوم بنفس الحدة للإنصاف، إنصاف يشمل جميع مجالات الحياة العمومية في بلادنا وطريق الإنصاف مزروع بالمخاطر والصعوبات ولهذا أصبح واجبا على جميع القوى الحية أن تنخرط في حركية التغيير للتقدم في هذا الطريق.

وإن حزبنا اليوم يعلن التعبئة الشاملة في هذا الإتجاه الذي يقتضي منا تجديد نظرنا للمستقبل ولسلوحياتنا وممارساتنا لكي نلعب دورنا الدستوري الكامل في الدفاع عن مصالح الوطن والشعب المغربي، ولتجسيد التحول الإستراتيجي لحزبنا والذي يتجلى أساسا في تبني الإنصاف كمقاربة شمولية لمعالجة الإشكالات السياسية المطروحة ببلادنا تقترح اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر الوطني الرابع تغيير إسم الحزب من حزب التجديد والإنصاف إلى حزب الإنصاف وأتمنى أن يصادق مؤتمرنا على هذا الإقتراح.

وفقتنا الله لما فيه الخير لوطننا العزيز والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حرر بالرباط ، الأحد 22 أبريل 2018.